

"التخطيط": الانتهاء من إعداد استراتيجية لدمج الاقتصاد غير الرسمي يونيو 2020

قالت مصادر رفيعة المستوى بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، إن الحكومة ستنتهي من إعداد استراتيجية دمج الاقتصاد غير الرسمي في الرسمي بحلول يونيو المقبل، لافتة إلى أنه تم تشكيل لجنة وزارية تضم كلاً من وزارات التخطيط والمالية والاستثمار والصناعة والبنك المركزي لوضع تعريف موحد للإقتصاد غير الرسمي وإتاحة حوافز لدمجه داخل الناتج القومي.

وأضافت المصادر، في تصريح لـ "الدستور"، أنه سيتم إعلان أول خريطة للمنشآت الاقتصادية غير المسجلة في أكتوبر المقبل، في ضوء نتائج التعداد الاقتصادي الذي يجريه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لحصر المنشآت الاقتصادية في مصر، لافتة إلى أن التعداد سيتضمن لأول مرة حصر دقيق لحجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر، تمهيداً لبدء تفعيل إجراءات دمج داخل الاقتصاد الرسمي وهو ما يمثل نقلة نوعية في حجم الناتج القومي، حيث تشير التقديرات غير الرسمية إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يمثل 40% من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

وأشارت المصادر، إلى أن جهاز الإحصاء انتهى بالفعل من العمل الميداني الخاص بجمع بيانات المنشآت الاقتصادية بمختلف محافظات الجمهورية، وجاري العمل حالياً على مراجعة وتدقيق البيانات للتأكد من اتساقها مع بعضها البعض ودقتها، ومن المقرر إعلانها رسمياً في أكتوبر المقبل.